



Financial Action Task Force

فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية

وتيقه توجيهه لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية

افضل الممارسات الدولية

كشف النقل غير المشروع عبر الحدود للنقدية
والصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها ومنعه

19 شباط/فبراير 2010

فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية

فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية هيئة حكومية دولية مستقلة تقوم بوضع وتعزيز السياسات لحماية النظام المالي العالمي من غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتحدد التوصيات التي تصدرها فرقة العمل ما ينبغي الاضطلاع به من تدابير العدالة الجنائية والتدابير التنظيمية لمكافحة هذه المشكلة. وتشمل هذه التوصيات أيضا تدابير التعاون الدولي والتدابير الوقائية التي يتعين اتخاذها من جانب المؤسسات المالية والجهات الأخرى من قبيل الكازينوهات وتجار العقارات والمحامين والمحاسبين. وتعتبر توصيات فرقة العمل المعيار العالمي المعترف به في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

للاطلاع على مزيد من المعلومات عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، يرجى زيارة الموقع:

WWW.FATF- GAFI.ORG

جميع الحقوق محفوظة. © 2010 FATF/OECD

لا يجوز استنساخ أو ترجمة هذا المنشور بدون إذن كتابي سابق. وتوجه طلبات الحصول على هذا الإذن، فيما يتعلق بهذا المنشور أو جزء منه، إلى أمانة فرقة العمل المعنية في العنوان التالي:

FATF Secretariat, 2 rue André Pascal 75775 Paris Cedex 16, France

(فاكس: 33 1 44 30 61 37 أو بريد إلكتروني: contact@fatf-gafi.org).

This is an unofficial translation which has not been approved or endorsed by the FATF.

كشف النقل غير المشروع عبر الحدود للنقدية والصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها ومنعه

أفضل الممارسات الدولية

أولا - مقدمة

1 - تقتضي التوصية الخاصة التاسعة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية من دوائر الاختصاص تطبيق تدابير لكشف النقل المادي عبر الحدود للعملة والصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها، وهو من الطرق الرئيسية المستخدمة لنقل الأموال غير المشروعة وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2 - وقد أظهرت التجربة أن تنفيذ التوصية التاسعة يمكن أن يشكل تحدياً لدوائر الاختصاص. ويرجع هذا من بعض الوجوه إلى أن المتطلبات التفصيلية للتوصية التاسعة يتعين أن تغطي جميعها كلاً من عمليات نقل العملة والصكوك المالية القابلة للتداول والدفع لحاملها دخولا وخروجا عبر الحدود بأي من طرق النقل الثلاث التالية: '1' بواسطة حاملي النقدية؛ أو '2' عن طريق البريد؛ أو '3' الشحن بواسطة الحاويات. ولعدم تنفيذ أي من هذه العناصر تأثير سلبي على النظام برمته.

3 - وهذه الورقة هي ورقة غير ملزمة بشأن أفضل الممارسات⁽¹⁾ وينبغي قراءتها بالاقتران مع المعيار الذي وضعته فرقة العمل بشأن هذه المسألة وهو يتكون من التوصية الخاصة التاسعة ومذكرتها التفسيرية. وقد بنيت هذه الورقة بشأن أفضل الممارسات على تجارب دوائر الاختصاص في تنفيذ التوصية الخاصة التاسعة. وهي لا تغطي جميع جوانب التوصية الخاصة التاسعة، ولكنها تركز على المجالات التي ثبتت صعوبة تنفيذها على دوائر الاختصاص وتقدم بعض الحلول المجربة الممكنة (أفضل الممارسات).

4 - ويتمثل الغرض من التوصية الخاصة التاسعة في ضمان ألا يتمكن الإرهابيون وغيرهم من المجرمين من تمويل أنشطتهم أو غسل عائدات

، المؤرخة 12 شباط/فبراير 2005.

جرائمهم عن طريق النقل المادي للعملة والصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها عبر الحدود. ولهذا الغرض، سوف تنطبق بعض متطلبات التوصية الخاصة التاسعة (التزامات الإفصاح/الإقرار) على جميع عمليات النقل المادي للعملة والصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها التي تستوفي الحد الأدنى من الشروط ذات الصلة.

ثانياً - تعاريف

5 - لأغراض هذه الورقة بشأن أفضل الممارسات، تنطبق التعاريف المحددة في المذكرة التفسيرية للتوصية الخاصة التاسعة⁽²⁾. وبالإضافة إلى ذلك، تنطبق التعاريف التالية على هذه الورقة.

⁽³⁾ إلى الأشخاص الطبيعيين الذين يقومون بنقل العملة والصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها مادياً على أشخاصهم أو في المتاع المصاحب لهم من دائرة اختصاص إلى أخرى.

إلى النظام الذي يُشترط فيه على الأشخاص أن يبادروا بتقديم إقرار صادق إلى السلطات المختصة المعنية.

إلى النظام الذي يُشترط فيه على الأشخاص تقديم إفصاح صادق للسلطات المختصة المعنية عند الطلب.

إشارات إلى دوائر الاختصاص التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية، عند الاقتضاء.

إلى كيان مستقل ذاتياً له حقوق سيادة ونظام قانوني مستقل عن دوله الأعضاء، تخضع له كل من دوله الأعضاء ومواطنوها والمقيمون فيها،

(3) رغم أن التوصية العامة التاسعة يشار إليها عادة بالتوصية الخاصة التي تغطي حاملي إلى النقل المادي الفعلي للعملة والصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها عبر الحدود بكميات كبيرة عندما يجري إخفاء هذه العملة أو الصكوك لتجنب شرط الإبلاغ عنها، وذلك في كثير من الأحيان باستخدام المركبات أو الشحن بواسطة الحاويات أو البريد.

له كل من دوله الأعضاء ومواطنوها والمقيمون فيها، ويشمل تشريعات ملزمة وقابلة للإنفاذ على جميع الدول فيما يتعلق بالإقرار أو الإفصاح الجبري بشأن النقل المادي عبر الحدود للعملة أو الصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها، وذلك دون إخلال بالتشريعات الوطنية.

إلى الحد الأقصى للمبلغ الذي يجوز حمله أو إرساله عبر الحدود بدون حاجة إلى إقرار أو إفصاح. ولا يمكن أن تتجاوز هذه العتبة 15 000 يورو/دولار من دولارات الولايات المتحدة.

ثالثا - السمات الأساسية لنظام الإقرار أو الإفصاح

12 - توجد أمام دوائر الاختصاص ثلاث خيارات لتنفيذ التوصية الخاصة التاسعة: '1' نظام الإقرار؛ أو '2' نظام الإفصاح؛ أو '3' نظام مختلط. وليس من الضروري لدوائر الاختصاص أن تختار بين الأخذ بنظام للإقرار أو الإفصاح؛ كما أن الجمع بينهما ممكن أيضا. وبغض النظر عن النظام الذي يقع عليه الاختيار، من المبادئ الأساسية أن يتوخى في تنفيذ التدابير عدم عرقلة الأنشطة القانونية أو إعاقتها بشكل غير معقول.

ألف - نظام الإقرار

13 - ولدوائر الاختصاص أن تختار فيما بين الأنواع الثلاثة المختلفة التالية لنظام الإقرار: '1' نظام الإقرار الكتابي لجميع المسافرين؛ '2' نظام الإقرار الكتابي للمسافرين الذين توجد بحوزتهم كمية تتجاوز عتبة معينة من العملات أو الصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها؛ '3' نظام الإقرار الشفوي. ويرد أدناه وصف لهذه النظم الثلاثة في شكلها الخالص؛ غير أنه ليس من غير الشائع أن تختار بعض دوائر الاختصاص نظاما يمزج بينها.

: في هذا النظام، يُطلب إلى جميع المسافرين أن يكملوا إقرارا كتابيا قبل دخول دائرة الاختصاص. ويشمل هذا الإقرار الأسئلة التي ترد في نماذج الإقرارات العادية أو الجمركية. ومن الوجهة العملية، يتعين على المسافرين أن يقرروا بما إذا كانوا يحملون عملات أو صكوكا قابلة للتداول والدفع لحاملها (على سبيل المثال، بوضع علامة أمام مربع به "نعم" أو "لا").

: وفي هذا النظام، يُطلب إلى جميع المسافرين الذين يحملون مبلغا يتجاوز عتبة معينة من العملات أو الصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها أن يكملوا نموذج إقرار كتابي. ومن الوجه العملية، لا يُشترط على المسافر أن يكمل أي نماذج إذا لم تكن بحوزته عملات أو صكوك قابلة للتداول والدفع لحاملها تتجاوز قيمتها العتبة المحددة.

: وفي هذا النظام، يُطلب إلى جميع المسافرين تقديم إقرار شفوي إذا كانت بحوزتهم عملات أو صكوك قابلة للتداول والدفع لحاملها تتجاوز قيمتها عتبة معينة. ويتم هذا عادة في نقاط الدخول الجمركي بأن يُطل إلى المسافرين الاختيار بين "القناة الحمراء" (سلع يتعين الإقرار بها) و"القناة الخضراء" (لا يوجد ما يستدعي الإقرار). ويعتبر اختيار المسافر للقناة التي يسلكها بمثابة الإقرار الشفوي. ومن الوجهة العملية، لا يقر المسافرون كتابة، ولكن يُطلب إليهم الإبلاغ الفعلي لأحد موظفي الجمارك.

باء - نظام الإفصاح

14 - قد تختار دوائر الاختصاص نظاما يتطلب من المسافرين تزويد السلطات بالمعلومات المناسبة عند الطلب. وفي هذه النظم، لا يشترط على المسافرين تقديم إقرار كتابي أو شفوي صادق. ومن الوجهة العملية، يلزم أن يُطلب إلى المسافرين التزام الصدق في ردودهم على السلطات المختصة عند الطلب.

جيم - أفضل الممارسات بغض النظر عن نوع النظام

15 - فيما يلي أفضل الممارسات بالنسبة لدوائر الاختصاص، بغض النظر عن وقوع اختيارها على نظام للإقرار أو الإفصاح أو على نظام مختلط.

16 - ضمان إدراك المسافرين لواجبهم في الإقرار/الإفصاح. رغم افتراض مسؤولية جميع المواطنين/المقيمين عن معرفة القانون والامتثال له، تقضي أفضل الممارسات في هذا الصدد بأن تعرب دوائر الاختصاص صراحة عن

شروط الإقرار/الإفصاح وتُعلم بها جميع المسافرين، ولا سيما عند موانئ الدخول ومراكز العبور. وهذا من شأنه أن يعزز فعالية النظام بشكل عام، بما في ذلك قدرته على الملاحقة القضائية للإقرارات/الإفصاحات الكاذبة⁽⁴⁾ بنجاح في مرحلة تالية. وفيما يلي بعض أمثلة للمتطلبات التي يمكن إبلاغها للمسافرين.

(أ) وضع العلامات الكافية، لإبلاغ المسافرين بواجب الإقرار/الإفصاح، في أماكن ظاهرة للعيان في جميع موانئ الدخول ومراكز عبور الحدود. وتقوم هذه العلامات:

'1' بتوضيح أنه يجب تقديم إقرار/إفصاح بشأن كل من العملات والصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها؛

'2' بوصف كيفية تقديم الإقرار/الإفصاح (على سبيل المثال، في نظام الإقرار الشفوي، توضح هذه العلامات أن تقديم المسافر للإقرار يتم عن طريق اختياره قناة معينة، حمراء أو خضراء)؛

'3' ببيان النتائج (الجزاءات مثلا) التي يمكن أن تترتب على تقديم إقرار/إفصاح كاذب.

(ب) إتاحة العلامات ونماذج الإقرار بجميع اللغات الضرورية. ومن المفيد، بصفة خاصة، التأكد من ترجمة العلامات والنماذج إلى اللغات الرسمية لدائرة الاختصاص، ولغات دوائر الاختصاص التي يصل منها

(4) يشمل تعريف الإقرار/الإفصاح الكاذب في المذكرة التفسيرية للتوصية الخاصة التاسعة !! ولا يلزم أن تستخدم دوائر الاختصاص نفس هذه المصطلحات تماما (على سبيل المثال، قد تعرف دائرة الاختصاص الإقرار/الإفصاح الكاذب بأنه نوع من عدم الإفصاح، ما دامت تكفل أيضا أن يشمل النظام عدم تقديم الإقرار/الإفصاح، على نحو ما تقتضيه التوصية الخاصة التاسعة).

غالبية المسافرين. وهذا من شأنه أن يكفل إبلاغ واجب الإقرار/الإفصاح بوضوح إلى أقصى عدد من المسافرين.

17 - اتخاذ تدابير لتيسير عملية الإقرار/الإفصاح. ويتمثل الهدف من هذه التدابير في ضمان سلاسة عمل النظام وعدم إعاقة المسافرين من الوجهة العملية عن تقديم الإقرار/الإفصاح.

(أ) في نظام الإقرار الكتابي، قد تشمل هذه التدابير ما يلي:

'1' مطالبة شركات النقل التجاري (على سبيل المثال الخطوط الجوية وسفن الركاب وجهات تسيير الحافلات) بإعطاء جميع المسافرين بطاقة الإقرار لإكمالها قبل الوصول؛

'2' وضع نماذج الإقرارات وأدوات الكتابة في أماكن ظاهرة وميسورة في جميع موانئ الدخول والمعابر الحدودية؛

'3' ضمان الإشارة بوضوح في نماذج الإقرار إلى وجوب إقرار المسافرين بكل من العملات الصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها.

(ب) وفي نظام الإقرار الشفوي، قد تشمل هذه التدابير وضع لافتات واضحة على الفترات التي يجب على المسافر الاختيار من بينها لبيان النتائج المترتبة على هذا الخيار (على سبيل المثال، تسمية القناة الحمراء "سلع يتعين الإقرار بها" وتسمية القناة الخضراء "لا شيء يستدعي الإقرار به").

(ج) وفي نظام الإفصاح، قد تشمل هذه التدابير ضمان قدرة المسافرين على تمييز الموظفين الذين يُطلب منهم الإفصاح لهم عند الطلب (على سبيل المثال، بائترات ارتداء زي معين على مسؤولي سلطات الجمارك ووضع علامات كافية في أماكن تواجدهم).

18 - إقامة نظم مماثلة لكل من المسافرين القادمين والمغادرين. ومن الأسهل الأخذ بنهج متناسق لأنه لا يلزم تدريب موظفي السلطات المعنية إلا على نظام واحد. غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن من الشائع لدوائر الاختصاص تطبيق نظام للإقرار في حالة المسافرين القادمين ونظاماً للإفصاح في حالة المسافرين المغادرين.

19 - وحيثما يتوافق ذلك مع الأطر القانونية القائمة، قد يكمل نظام الإقرار شرط خاص بالإفصاح للتعامل مع المسافرين الذين يقدمون إقرارات كاذبة، بهدف التأكد مما إذا كان الإقرار الكاذب متعمدا أم غير متعمد.

20 - إدماج الإقرار/الإفصاح مع العمليات والآليات الموجودة. وعلى سبيل المثال، قد تبني نظم الإقرار أو الإفصاح (سواء منفصلة أو في نظام مجمع) على الآليات القائمة لمراقبة النقد و/أو متطلبات الإقرار الجمركي للسلع بخلاف العملات/الصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها وتتواجد مع هذه الآليات والمتطلبات. وفي هذه الظروف، من المهم التأكد من توعية موظفي السلطة (السلطات) المسؤولة عن إنفاذها بخصائص كل نظام ومواضع اختلافه وأهدافه وأساسه المنطقية. وتساعد هذه التوعية والتدريب على ضمان ألا يشكل تطبيق نظام متزامن لضوابط العملة أو الإقرارات الجمركية عائقا يحول دون تنفيذ نظام الإقرار/الإفصاح. ومن الممارسات المفيدة الأخرى دمج التنفيذ العملي للنظم المتزامنة، من حيث علاقتها بالمسافر، بهدف تبسيط العمليات، والحد من العبء الواقع على كل من المسافرين والسلطات. ويمكن تحقيق ذلك، على سبيل المثال، حيثما يتفق مع الإطار القانوني ومسارات العمل القائمة، باستخدام نموذج موحد يغطي شرط الإقرار بالعملة/الصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها فضلا عن شرط الإقرار بالسلع.

21 - ضمان التمييز في الإحصاءات التي يجري جمعها، عند الاقتضاء، بين عمليات نقل العملات بواسطة الجهات الفنية (أي بواسطة المؤسسات المالية المنظمة والخاضعة للإشراف وفيما بينها) وغيرها من العمليات (الشائعة) لنقل العملات والصكوك القابلة للتداول والصرف لحاملها.

رابعاً - حفظ السجلات وتبادل المعلومات

22 - تتطلب التوصية الخاصة التاسعة من دوائر الاختصاص جمع المعلومات وتسجيلها وتبادلها. ويقتضي كل من نظامي الإقرار والإفصاح من المسافرين تقديم المعلومات التي يشترط على دوائر الاختصاص تسجيلها وتبادلها، عند الاقتضاء. ويلزم أن تكفل دوائر الاختصاص، في جميع الحالات، وجود أساس قانوني سليم لجمع هذه المعلومات وتبادلها.

ألف - حفظ السجلات

23 - لاختيار النظام (للإقرار أو الإفصاح) تأثير على كمية المعلومات التي يتم جمعها ونوعها. وفي المرحلة الأولية (أي عند أول اتصال مع السلطات المختصة قبل أن تنشأ أي شكوك)، تجمع نظم الإقرار الكتابية عادة معلومات أساسية، ولكنها تجمعها من جميع المسافرين. وتميل نظم الإقرار الشفوية إلى جمع معلومات كتابية أساسية من عدد قليل من المسافرين (وهم الذين يقرون بحيازتهم لعملات/صكوك قابلة للتداول والدفع لحاملها)، ولكنها لا تجمعها من المسافرين الذين لا يقدمون إقرارات. وتقتصر نظم الإفصاح على جمع المعلومات في البداية من المسافرين الذين يُشترط عليهم الإفصاح؛ غير أن بيانات الإفصاح هذه تكون شفوية ولا تسجل في العادة. وفي المرحلة الثانية (أي في حال الاشتباه في وجود إقرار/إفصاح كاذب أو كشفه)، تنزع جميع النظم إلى جمع وتسجيل نفس القدر من البيانات (وتشمل سجلات الحجز)، وهي عادة أكثر تفصيلاً، وأشبه بالمحضر الحرفي. وعلى أي حال، لا يمكن تسجيل أو حفظ أو تبادل البيانات ما لم يتم جمعها.

24 - ويفيد جمع المعلومات في أربعة أغراض. فعلى مستوى فرادى المسافرين، يمكن الاستعانة بهذه البيانات كنقطة للبدء في إعداد ملف قضية. وعلى الصعيد الإداري أو الخاص بإنفاذ القوانين/الملاحقة القانونية، يمكن أن تفيد هذه المعلومات كمدخلات لقضايا أخرى و/أو أعمال التحليل التي تقوم بها وحدات الاستخبارات المالية. ويمكن أن تستخدم هذه البيانات، بالنسبة لدوائر الاختصاص، في اكتشاف اتجاهات من شأنها أن تساعد في تحديد المواضيع لتخصيص الموارد الشحيحة بأكثر قدر من الفعالية كما يمكن أن تستخدم بمثابة علامات إنذار لتدريب السلطات المختصة. ويمكن أن تستخدم الاتجاهات وعلامات الإنذار كذلك في برامج الشهود الخبراء وشهادات الخبرة. وعلى الصعيد الدولي، يمكن استخدام هذه البيانات في تقديم المساعدة لدوائر الاختصاص الأخرى.

25 - ومن أفضل الممارسات تنفيذ نظام لجمع كافة البيانات الضرورية، بدون إثقال المسافرين والسلطات المختصة أو إجهادهم. ويمكن تحقيق هذا بالتوفيق بين حجم المعلومات التي يجري جمعها وبين شدة الحالة، والتركيز على المعلومات الرئيسية التي يُعرف أنها ذات صلة في الظروف المعنية.

26 - وفي الاتصال المبدئي، على سبيل المثال، يشتمل هذا، بحد أدنى، على جمع المعلومات التالية من كل مسافر يشترط عليه الإقرار/الإفصاح: '1' الاسم؛ '2' تاريخ ومكان الميلاد؛ '3' وثيقة تحديد الهوية (الرقم)؛ '4' كمية العملات والصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها الواردة في الإقرار/الإفصاح ونوعها (الاسم والبلد)؛ '5' الجنسية. ويمكن كذلك، حيثما يقتضي الأمر وفي بعض الحالات، وفقا للمرحلة التي وصلت إليها العملية، أن يشمل هذا أيضا جمع '6' العنوان في الوطن وفي مكان الزيارة؛ '7' المهنة؛ '8' الغرض من السفر؛ '9' ميناء/مكان المغادرة؛ '10' دوائر الاختصاص التي تمت زيارتها بين المغادرة والوصول؛ '11' واسطة النقل ورقم السفينة أو المركبة.

27 - وفي حالة المسافرين الذين يقدمون إقرارا/إفصاحا بالعملات أو الصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها، من المهم أيضا جمع المعلومات الإضافية التالية: '1' مالك العملات/الصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها (المستفيد بها)؛ '2' المتلقي المقصود لهذه العملات/الصكوك؛ '3' مصدر (المنشأ/المنبع) هذه العملات/الصكوك والاستخدام المعتزم لها؛ '4' الطريق المستخدم في النقل؛ '5' وسيلة النقل.

28 - وأخيرا، في الحالات التي يقدم فيها أحد المسافرين إقرارا/إفصاحا كاذبا، أو التي يوجد فيها اشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، ينبغي جمع أي معلومات ضرورية للتحقيق والملاحقة القضائية.

29 - ومن أفضل الممارسات لدوائر الاختصاص أن تقوم دوريا باستعراض المعلومات التي يجري جمعها بهدف التأكد من أنه لا يتم سوى جمع البيانات ذات الصلة، تمثيا مع المبادئ السالفة الذكر. ومما يعزز التنفيذ أن تستخدم المعلومات المتاحة التي سبق جمعها (على سبيل المثال، عن طريق استخدام النظم المتقدمة للتحقق من المعلومات المتعلقة بالمسافرين)، بدلا من أن يُطلب إلى المسافرين و/أو الأطراف الثالثة تقديم نفس المعلومات مرتين.

30 - ويلزم أيضا أن تسجل المعلومات التي يتم جمعها. ومن أفضل الممارسات في هذا الصدد إدراج جميع البيانات/السجلات في قواعد بيانات إلكترونية مؤمنة ويفضل في قاعدة بيانات وحيدة.

باء - تبادل المعلومات

31 - وتقتضي التوصية الخاصة التاسعة تبادل المعلومات مع وحدات الاستخبارات المالية، وغيرها من الشركاء المحليين، والنظرء الدوليين، رهنا بوجود ضمانات صارمة لكفالة الاستخدام السليم للبيانات. ومن أفضل الممارسات تحديد هذه الضمانات في القوانين وفي اتفاقات التعاون من قبيل مذكرات التفاهم. ومن الضمانات الإضافية التي يوصى بها كفالة قيام قواعد البيانات الإلكترونية تلقائياً بتعطيل أي اطلاع على البيانات أو تبادل لها على نحو غير مأذون به. وينبغي الإشارة إلى أن تبادل المعلومات والتعليقات بشأنها فيما بين وحدات الاستخبارات المالية والشركاء المحليين والنظرء الدوليين الآخرين يمكن أن يحسّن كثيراً استهداف حاملي النقدية غير المشروعة.

32 - وثمة عدد من الطرق المختلفة لتبادل المعلومات على الصعيد المحلي مع وحدات الاستخبارات المالية، منها على سبيل المثال: '1' أن تدرج البيانات في قاعدة بيانات جمركية ويتاح لوحدة الاستخبارات المالية الاطلاع على هذه المعلومات؛ أو '2' أن تدرج المعلومات في قاعدة بيانات جمركية، وترسل منها نسخة لوحدة الاستخبارات المالية، ثم يتم إدراجها في قاعدة بيانات وحدة الاستخبارات المالية؛ أو '3' أن تسلم البيانات لوحدة الاستخبارات المالية وتدرج في قاعدة بيانات وحدة الاستخبارات المالية. ومن أكثر الطرق كفاءة ألا تستخدم سوى قاعدة بيانات واحدة وأن يتاح للسلطات الجمركية ووحدة الاستخبارات المالية الاطلاع المباشر على البيانات ذات الصلة.

33 - وبغض النظر عن كيفية تبادل المعلومات بين السلطات الجمركية ووحدة الاستخبارات المالية، من أفضل الممارسات ضمان أن تكون المعلومات التي يجري تبادلها شاملة، ومتوافقة مع احتياجات وحدة الاستخبارات المالية وسلطات إنفاذ القوانين، وشاملة لجميع البيانات المسجلة؛ ويجري التبادل في توقيت مناسب (ويفضل أن يكون ذلك في الوقت الحقيقي). وتتطلب التوصية الخاصة التاسعة من دوائر الاختصاص أن تبلغ وحدة الاستخبارات المالية (على الفور) بحوادث النقل المريب عبر الحدود، أو أن تكفل اطلاع الوحدة على المعلومات عن جميع عمليات نقل العملات/الصكوك

القابلة للتداول والدفع لحاملها عبر الحدود. ومن المهم لدى تحديد النهج المستخدم أن تنظر دائرة الاختصاص المعنية في العوامل التالية: '1' الحجم الإجمالي لعمليات نقل العملات/الصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها عبر الحدود؛ '2' فائدة تزويد وحدة الاستخبارات المالية باستعراض عام شامل لجميع عمليات النقل المذكورة؛ '3' قدرة وحدة الاستخبارات المالية ومواردها النسبية لمعالجة التقارير. والهدف من ذلك هو كفالة توافر جميع المعلومات اللازمة لأداء وحدة الاستخبارات المالية لمهامها بفعالية، دون إغراقها بمعلومات لا تملك القدرة والموارد الكافية لإدارتها.

34 - ولا يقل عن ذلك أهمية تبادل المعلومات مع الشركاء المحليين الآخرين. ومن أفضل الممارسات بصفة خاصة أن يكفل تعاون السلطات الجمركية وتنسيقها عن كثب مع سلطات إنفاذ القوانين، بما في ذلك قدرتها على تبادل المعلومات. وقد يشمل هذا التعاون إجراء تحقيقات مشتركة حين تكون السلطة الجمركية كيانا لإنفاذ القوانين.

35 - وتقتضي التوصية الخاصة التاسعة وجود تنسيق كاف على الصعيد المحلي بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ هذه التوصية بين سلطات الجمارك والهجرة وغيرها من السلطات ذات الصلة. وتوجد سلطات الهجرة والحدود عادة بالقرب من السلطات الجمركية. ومن أفضل الممارسات أن تنسق سلطات الجمارك والهجرة وتتعاون فيما بينها على أساس بروتوكول. وحيثما تفتقر السلطات الجمركية إلى صلاحيات إنفاذ القوانين، تكون للتعاون مع سلطات الهجرة أو حرس الحدود أو إنفاذ القوانين على نقل المعلومات بشأن حالات غسل الأموال/تمويل الإرهاب المحتملة أهمية خاصة لضمان المتابعة على وجه السرعة. ومن أفضل الممارسات الدولية أيضا إنشاء أفرقة عمل مؤلفة من جميع السلطات المعنية الموجودة على الحدود.

36 - وللتعاون الدولي أهمية أساسية للنجاح في مكافحة حاملي النقدية. وقد طلب بالفعل إلى وحدات الاستخبارات المالية وسلطات الجمارك، بموجب التوصية 40 لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، أن تقدم أوسع قدر ممكن من المساعدة لنظرائها في دوائر الاختصاص الأخرى. ويشترط على دوائر الاختصاص أن تنشئ منافذ أو آليات أو قنوات واضحة وفعالة لتيسير هذا التعاون. وفي هذا المجال، تكون لاتفاقات التعاون الهيكلية (من قبيل

مذكرات التفاهم أو اتفاقات التعاون الجمركي المتبادل) أهمية خاصة لأن السلطات في بعض دوائر الاختصاص غير مأذون لها بتبادل المعلومات في حال عدم وجود هذا الاتفاق. ومن المهم أيضا ضمان سبل وصول السلطات الجمركية ووحدة الاستخبارات المالية إلى نظرائها بالخارج والاتصال بها خلال مهلة وجيزة عندما تدعو الضرورة لذلك، على أساس كل حالة على حدة. ومما ييسر هذا الاتصال ضمان أن توزع السلطات المختصة معلومات الاتصال الخاصة بالنظر في الخارج داخل منظماتها. كما أن من أفضل الممارسات ضمان إدراك موظفي السلطات الجمركية لماهية المعلومات التي يمكن تبادلها ومع أي من نظرائها الأجانب.

37 - والطلب هو القوة الدافعة للتعاون الدولي عادة، ونظرا لأن المسافرين القادمين يصلون دائما من مكان ما، من المهم أن يجري تبادل المعلومات بين دوائر اختصاص المقصد ودوائر اختصاص المنشأ، سواء على نحو تلقائي أو عند الطلب، فيما يتعلق بعمليات نقل العملات/الصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها عبر الحدود. وعلى وجه الخصوص، نظرا لأن المسافرين المغادرين لدائرة اختصاص سيكون هو المسافر الداخل إلى دائرة اختصاص أخرى، من أفضل الممارسات أن تبادر السلطات المختصة إلى إبلاغ نظرائها في الخارج بالمسافرين الذين يعرف أن بحوزتهم مبالغ كبيرة من العملات/الصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها الذين في طريقهم إلى دائرة الاختصاص الأخرى، ولا سيما حيث لا توجد شبهة كافية للتحفظ على هذه العملات/الصكوك أو لاحتجاز المسافر. وعلى غرار ذلك، حين يصل المسافر من دائرة اختصاص في الخارج وبحوزته كمية كبيرة من العملات/الصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها، من أفضل الممارسات أيضا المبادرة إلى إبلاغ نظراء دائرة الاختصاص التي غادرها المسافر في الخارج، بالنظر إلى التحديات العملية المتعلقة برصد التدفقات الخارجة من الأموال/الصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها.

خامسا - الجهود السابقة لمنع: تحديد الهوية والاستهداف

38 - تشكل تدابير كشف الإقرارات الكاذبة والإفصاحات الكاذبة واحتمالات غسل الأموال/تمويل الإرهاب عنصرا هاما من عناصر النظام الفعال للردع عن غسل الأموال/تمويل الإرهاب من خلال استخدام حاملي النقدية. و

التنسيق وتلقي ردود الفعل من السمات الرئيسية لأي تدابير سابقة لمنع من هذا القبيل. وتحقيقاً لتلك الغاية، يوصى بإنشاء فرق العمل والأفرقة العاملة وإبرام الاتفاقات بين الوكالات بشأن البروتوكولات.

ألف - تدابير لكشف الإقرارات والإفصاحات الكاذبة

39 - لكي تعزز دوائر الاختصاص قدرتها على كشف الإقرارات/الإفصاحات الكاذبة واحتمالات غسل الأموال/تمويل الإرهاب، يلزم أن: '1' تستعين بتقييمات المخاطر؛ '2' تعلم أو تتكهن بالمسافرين؛ '3' تعلم ما تبحث عنه؛ '4' تتعاون مع نظرائها.

40 - تشجّع دوائر الاختصاص على الاستناد في جهود الاستهداف إلى المعلومات الاستخباراتية والتحليل إلى جانب تقييمات المخاطر والتهديدات. ويجب على السلطات أن تبدأ بتحديد طرق السفر، والرحلات الجوية، والسفن، وطرق الإخفاء التي تعد عالية الخطورة. وينبغي التركيز في طرق الكشف على دوائر الاختصاص الرئيسية للعبور والمقصد والمنشأ، وينبغي أن تنسق السلطات في دوائر الاختصاص هذه بين الأنشطة والمعلومات الاستخباراتية والمعلومات عن شركات النقل المستهدفة أو الأفراد المستهدفين. ومن الضروري الحصول على المعلومات التي ورد وصفها في الفرع رابعا- ألف من هذه الورقة وتقارير الاستخبارات وتحليل المضبوطات والبيانات التاريخية سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، وذلك لتحديد الاتجاهات السائد استخدامها بواسطة مهربي النقدية. وينبغي أن تأخذ تقييمات المخاطر أيضاً بعين الاعتبار مواطن الضعف وغيرها من أوجه التعرض التي تؤثر، إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، على الهياكل الأساسية المالية لدائرة الاختصاص. وينبغي لذلك أن يأخذ التقييم بعين الاعتبار حجم ونطاق الهياكل الأساسية المالية لدائرة الاختصاص، وقوانينها، وسياساتها، وشروط الإبلاغ المالي فيها.

41 - وللتخطيط من أجل كفاءة استخدام الموارد الشحيحة، يلزم أن ترسم دوائر الاختصاص خريطة لمسارات تدفق المسافرين وأن تعرف أنواع

المسافرين الذين يرجح وصولهم ومن أي موانئ المنشأ أو مغادرتهم وإلى أي مقصد. ويلزم تحديث هذه المعرفة باستمرار.

42 - وعلى صعيد المنطقة الجمركية (التي تغطي منطقة معينة) أو المركز الجمركي (الذي يغطي ميناء دخول معين)، يلزم تزويد السلطات بآخر المعلومات عن الاتجاهات المجمعة المتوقعة للمسافرين. وينبغي أن يحظر بصرامة استهداف المسافرين لأغراض الفحص على أساس العنصر أو الدين أو العرق. ومن الوجهة العملية، يمكن التنبؤ بمسارات المسافرين على أساس الجداول الزمنية لرحلات الناقلات التجارية أو جداول الأنشطة ذات الصلة بعبور الحدود (كالأنشطة الرياضية الثنائية أو المتعددة الأطراف مثلاً).

43 - إضافة إلى ذلك، تحتفظ النظم المتقدمة للتحقق من المعلومات المتعلقة بالمسافرين ببيانات عن المسافرين وتستخدم بصفة عامة من جانب سلطات الهجرة. ويمكن للمعلومات ذات الصلة المستمدة من هذه النظم أن تفيد أيضاً في تعزيز قدرة السلطات الجمركية على القيام بتقييمات جيدة للمخاطر واتخاذ تدابير محددة الهدف. ومن الأمثلة على هذه النظم: '1' السجلات الكاملة ('الرئيسية') أو المحدودة ('التابعة') لأسماء الركاب؛ قائمة الركاب؛ '3' نظم الصناعة من قبيل نظم التوزيع العالمي أو نظم الحجز عن طريق الحواسيب، ونظم الحجز التابعة لخطوط الطيران؛ ونظم رصد المغادرة ونظم المسافرين كثيري السفر لدى شركات الطيران. ومن أفضل الممارسات أن يتاح لسلطات الجمارك إمكانية ملائمة للوصول إلى النظم المتقدمة ذات الصلة للتحقق من المعلومات المتعلقة بالمسافرين. ويتوقف المدى المناسب لهذه الإمكانية على مستوى خطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب وتطبيق حماية البيانات أو قوانين الخصوصية. وحيثما لا يمكن أن تتاح لسلطات الجمارك إمكانية الوصول المباشر إلى هذه النظم، يتمثل أحد الاحتمالات في أن تزود السلطات المختصة الأخرى التي يمكنها الاطلاع على هذه البيانات سلطات الجمارك بالبيانات ذات الصلة أو الإنذارات المحددة الهدف، حسب الاقتضاء.

44 - وتتيح إمكانية الوصول إلى النظم المتقدمة للتحقق من المعلومات المتعلقة بالمسافرين للسلطات الجمركية أن توجه جهودها إلى الخطر وتركز على المسافرين الذين يشكلون خطورة عالية. وهذا من شأنه أن يخفف عبء

الضوابط المحددة الهدف على المسافرين ذوي النوايا الحسنة الذين سيجري فحصهم بدرجة أقل. غير أن الاستعانة بالنظم المتقدمة المتعلقة بالمسافرين ليست على الإطلاق بديلا عن أشكال التحقق المحددة الهدف الأخرى، كالتى تتم بناء على علامات الإنذار أو الأنماط، كما أنها لا تفرض قيودا عليها.

45 - ولتحديد الإقرار/الإفصاح الكاذب، يلزم أن تحدد السلطات المختصة كمية العملات/الصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها التي بحوزة المسافرين.

46 - وعند خط الحدود، تيسر المجموعة التالية من أفضل الممارسات لدوائر الاختصاص القدرة على كشف العملات والصكوك القابلة للتداول والصرف لحاملها: '1' استخدام وحدات الحيوانات (كوحدة الكلاب البوليسية) ومعدات الأشعة السنية وغيرها من أجهزة الكشف، التي يمكن استخدامها جميعا وفقا لنهج هادف قائم على تقييم المخاطر؛ '2' استخدام آليات الانتقاء العشوائي لاختيار بعض المسافرين لتفتيشهم؛ '3' استخدام المقابلات الميدانية في حالة الأشخاص الذين يستحقون مزيدا من الفحص؛ '4' إعداد دليل شامل يقدم نموذجا لأنواع الصك القابل للتداول والدفع لحامله (المحلي والأجنبي، قدر الإمكان)، مع تعريفه واستخدامه وخصائصه (أي سماته الأمنية) فضلا عن بعض السيناريوهات الممكنة التي يصبح فيها هذا الصك خاضعا للإقرار/الإفصاح، واعتماد هذا الدليل رسميا؛ '5' توفير المعلومات (قواعد البيانات) المتعلقة بالأشخاص موضع الاهتمام بخلاف المعلومات المستمدة من النظم المتقدمة للتحقق من المعلومات المتعلقة بالمسافرين. ويمكن أن يكون الأشخاص موضع الاهتمام من ذوي السجلات الجنائية ذات الصلة (من قبيل غسل الأموال/تمويل الإرهاب وغير ذلك من الجرائم التي تدر عائدات) والخاضعين للجزاءات المحددة الأهداف (من قبيل النظم المرتبطة بقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1267 و 1373).

47 - لا يتوافر لدى موظفي الجمارك الموجودين في موانئ الدخول ومراكز العبور الحدودية الكثيفة الحركة عادة سوى فترة قصيرة من الوقت يمكنهم فيها أن يتفاعلوا مع أحد المسافرين، وأن يقرروا ما إذا كان يلزم اتخاذ إجراء إضافي أو السماح للمسافر بمواصلة رحلته. ويمكن للعمليات السابقة لمنع أن

تساعد موظفي الجمارك بتمكينهم من استهداف المسافرين المشتبه في أمرهم قبل اقترابهم أو عبورهم الفعلي للحدود. ويمكن أن تتخذ العمليات السابقة لمنع أشكالاً متنوعة، وقد تستهدف كلا من فرادى المسافرين والشبكات الإجرامية. ومن السمات المشتركة والتي لا غنى عنها لجميع العمليات السابقة لمنع التعاون الوثيق على كل من الصعيد المحلي وفوق الوطني والدولي.

، يمكن إعداد بروتوكولات للتعاون المشترك بين الوكالات. وتبنى هذه البروتوكولات على المسار الطبيعي للحالات لجعلها أيسر في التنفيذ. ويلزم أن تكون البروتوكولات التي تستخدمها السلطات الجمركية في الميدان عملية، ويسهل اتباعها (أي أنها ليست وثائق قانونية)، ومصممة لكفالة احترام جميع الأحكام القانونية الواجبة التطبيق عند اتباعها. وعندما تختص أكثر من سلطة واحدة بمعالجة الحالات، من المفيد أن يُكفل اشتغال البروتوكولات على تدابير لمنع التضارب. وهذه التدابير مفيدة أيضاً على الصعيد فوق الوطني.

، من المفيد أن تطبق بعض تدابير، كالتالي يرد وصفها في حالة السياق المحلي، من شأنها أن تيسر التعاون والتنسيق وتنطبق على السلطات المختصة ذات الصلة في جميع دوائر الاختصاص التي تنتمي للكيان فوق الوطني. وفي هذا السياق، يعتبر من أفضل الممارسات إنشاء فريق عامل، أو عقد اجتماعات مع جميع الأعضاء في دائرة الاختصاص فوق الوطنية لتكوين الشبكات والمواءمة بين الإجراءات ورصدها، وتبادل أفضل الممارسات وضمان تبادل المعلومات ووضع إجراءات مشتركة للاستهداف. ومن أفضل الممارسات كذلك المبادئ التوجيهية المشتركة، والقيام على الصعيد فوق الوطني بتحليل بيانات الإقرار/الإفصاح المتعلقة بالأموال النقدية التي يتم جمعها والنتائج المتحققة في الرقابة، وتبادل زيارات العمل، وقواعد البيانات المشتركة لتبادل بيانات الاستهداف وغيرها من البيانات ذات الصلة المرتبطة بالأموال النقدية.

، مما يعزز التعاون اليومي تكوين أفرقة حدودية متكاملة للإنفاذ من السلطات المختصة على كلا جانبي خط الحدود تجمع بين المعلومات الاستخباراتية والخبرة بإنفاذ القوانين. علاوة على ذلك، يبني التعاون الدولي لاستهداف تهريب العملات على الأطر القائمة للتعاون الجمركي الدولي، من قبيل

الجمركي الدولي، من قبيل منظمة الجمارك العالمية والكيانات (الإقليمية) المرتبطة بها. ومن أفضل الممارسات أيضا أن تنخرط دوائر الاختصاص في إجراءات الإنفاذ المتعددة الأطراف العالمية أو الإقليمية التي تستهدف تهريب العملات. وتتيح هذه الإجراءات التي تتخذ خلال فترة محددة لدوائر الاختصاص أن تتبادل في الوقت الحقيقي المعلومات الاستخبارية والمعلومات عن بيانات الإقرار/الإفصاح بشأن النقدية. ويمكن لدوائر الاختصاص أن تيسر هذه الجهود بالاشتراك في التعاون من خلال المنظمات الدولية لإنفاذ القوانين مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وتتيح هذه الجهود الدولية أيضا فرصة لتبادل الخبرة وأساليب التدريب المتعلقة بكشف تهريب الأموال النقدية ومنعه والتحقيق فيه.

51 - والاتصال الاستباقي مع النظراء الأجانب أداة قوية في كشف غسل الأموال/تمويل الإرهاب، خاصة في الظروف التي توجد فيها شبهات غير كافية لتبرير التحفظ على العملات/الصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها أو احتجاز المسافر. وينبغي أن تعين السلطات الجمركية شخصا للاتصال على الصعيد الوطني لتيسير تبادل المعلومات مع النظراء الدوليين أو استخدام إجراءات إنفاذ المصادرة بحكم القوانين القائمة في بلد المنشأ أو المقصد. وبالالاتصال بسلطات دائرة اختصاص المنشأ الذي جاء منه المسافر، يمكن مراجعة المعلومات التي يقدمها المسافر لتحديد ما إذا كانت تنطوي على أي تناقضات مثيرة للشك (على سبيل المثال، إعطاء أسباب مختلفة لحمل كمية كبيرة من العملات/الصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها). وفي حالة بقاء الشكوك حتى بعد إجراء التحريات، ولكن دون إمكانية تبرير التحفظ أو الاحتجاز، من المفيد تحذير السلطات في دائرة اختصاص المقصد للمسافر مقدما أو الاكتفاء بإبلاغها (وفقا لطبيعة الرسالة) عن أسباب الاشتباه وأي تفاصيل عن وصول المسافر الوشيك. ويتيح هذا لسلطات دائرة اختصاص المقصد الفرصة لإعادة تقييم المسافر، بهدف تقرير ما إذا كانت توجد الآن أسباب كافية للتحفظ أو الاحتجاز.

باء - تدابير كشف غسل الأموال/تمويل الإرهاب

52 - يمكن أن تنشأ قضايا غسل الأموال/تمويل الإرهاب من بيانات الإقرار/الإفصاح الصادقة أو من بيانات الإقرار/الإفصاح الكاذبة على حد

سواء. وفي إعداد التدابير لكشف ومنع النقل غير المشروع عبر الحدود للأموال النقدية والصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها لأغراض تمويل الإرهاب أو غسل الأموال، من الأهمية بمكان أن تضطلع البلدان بعمليات المنع لتدمير هذا النشاط الإجرامي. وتنطبق أساليب تحديد الهوية والاستهداف التي ورد وصفها في القسم الفرعي السابق من هذه الورقة على هذا الغرض بنفس الدرجة. وينبغي أن تبنى تقييمات المخاطر المشار إليها أعلاه على الأساليب ودوائر اختصاص المنشأ والمقصد ذات الصلات المعروفة أو المحتملة بتمويل الإرهاب أو أي انتقال غير مشروع آخر للأموال.

53 - والخطوة الأولى الواضحة بالنسبة لجميع دوائر الاختصاص هي أن تكفل معرفة موظفي الجمارك وموظفي السلطات المختصة الأخرى بماهية غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولزيادة وعيها في هذا الصدد، من أفضل الممارسات تقديم التدريب الملائم للموظفين وتزويدهم ببطاقات مبسطة للمعلومات تصف ما يلي: '1' أهمية تطبيق نظام للإقرار/الإفصاح والسبب فيه؛ '2' الإطار القانوني ذا الصلة، بما فيه تجريم غسل الأموال/تمويل الإرهاب؛ '3' استعراضا عاما للعلامات الإنذارية والأنماط؛ '4' إرشادات بشأن الخطوات التالية في حالات الاشتباه في غسل الأموال/تمويل الإرهاب. ومن المهم توعية جميع الموظفين بأن غسل الأموال/تمويل الإرهاب قد يحدث حتى في الظروف التي يقدم فيها إقرار/إفصاح صادق بشأن العملات/الصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها. ومما يساعد على زيادة الوعي لدى الموظفين التنفيذيين والمديرين إصدار وتوزيع نشرات أو تعميمات أو رسائل إخبارية متكررة تتضمن معلومات تكتيكية وتنفيذية عن تهريب الأموال النقدية. وكثيرا ما تكون هذه التعميمات مفيدة في تحديد أساليب تهريب النقدية التي تشبه في كثير من الأحيان أساليب تهريب المخدرات التي قد تكون رؤيتها مألوفة لدى السلطات.

54 - ومن أفضل الممارسات كذلك ضمان أن تدرك جميع السلطات ذات الصلة والمؤسسات المالية والأعمال التجارية غير المالية المعينة والمهن أن الإقرار/الإفصاح لا يشكل نمونجا لإخلاء الذمة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب أو أي تصديق آخر من جانب الحكومة على أن العملات/الصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها المعنية مشروعة. فليس وجود الإقرار/الإفصاح بديلا عن تحقق المؤسسات المالية وغيرها من

المؤسسات التي من واجبها ذلك من مصدر الأموال أو إبدائها العناية الواجبة بشكل منتظم أو على نحو مستمر ومعزز، كما أن الإقرار/الإفصاح لا يشكل أساساً لتطبيق المؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات التي من واجبها ذلك شكلاً مبسطاً أو مخففاً للعناية الواجبة. والتوجيهات التنظيمية التي تصدرها هيئات الرقابة ذات الصلة هي من الطرق المفيدة لتعزيز الوعي بهذه المسائل.

جيم - التحفظ على/مصادرة العملات

55 - عندما يقدم إقرار كاذب أو إفصاح كاذب، أو عندما توجد أسباب معقولة للاشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، تشجع البلدان على النظر في فرض عبء إثبات العكس على الشخص الناقل للعملات أو الصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها عبر الحدود بشأن مسألة مشروعية هذه العملات والصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها. وعليه، إذا لم يتمكن الشخص في ظل هذه الظروف من إيضاح المصدر والمقصد المشروعين للعملات أو الصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها، يجوز وقف تلك الأموال أو التحفظ عليها. ويجوز للبلدان أن تنظر في مصادرة العملات أو الصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها على نحو يتماشى مع التوصية 3 لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

سادسا - الجهود التالية لمنع: التحقيقات والملاحقات القضائية

56 - تقتضي التوصية الخاصة التاسعة من دوائر الاختصاص أن تكفل خضوع الأشخاص الذين يقدمون إقرارات/إفصاحات كاذبة والأشخاص الذين يقومون بالنقل المادي عبر الحدود لعملات/صكوك قابلة للتداول والدفع لحاملها مرتبطة بغسل الأموال/تمويل الإرهاب لجزاءات فعالة وتناسبية وراذعة، سواء كانت جنائية أو مدنية أو إدارية. ومن الوجهة العملية، هذا يعني أن دوائر الاختصاص يلزم أن تكون لها القدرة على التحقيق و/أو الملاحقة القضائية والمعاقبة على هذا السلوك.

ألف - تدابير التحقيق و/أو المحاكمة وتوقيع الجزاءات مقابل الإقرارات والإفصاحات الكاذبة

57 - قد يكشف التحقيق في أسباب تقديم إقرار/إفصاح كاذب عن معلومات يمكن أن تكون مفيدة لأغراض الاستخبارات، أو لدعم تحقيق أو محاكمة و/أو توقيع جزاء على المسافر المعني.

58 - ومن المهم أن تطبق الجزاءات الملائمة في الظروف التي تقدم فيها إقرارات/إفصاحات كاذبة لأن لهذا تأثيرا وقائيا وقد يردع حاملي النقدية المحتملين.

59 - ولا يوجد مستوى أدنى أو أقصى للجزاءات. غير أنه، بالنظر إلى ما يلاحظ من استغلال الإرهابيين/الشبكات الإرهابية للحاملين (كواجهة) في نقل العملات/الصكوك القابلة للتداول والصرف لحاملها، من أفضل الممارسات مصادرة الأموال المنقولة، كجزء أو كتدبير إضافي. غير أن مصادرة الكمية المنقولة بكاملها قد لا يكون مناسباً إذا وجد أن الإقرار/الإفصاح الكاذب كان مبنياً على خطأ له ما يبرره.

60 - والعقوبات الجنائية التي تحظر فعل إخفاء/تهريب العملات والصكوك القابلة للتداول والصرف لحاملها أو محاولة ذلك تساعد كثيراً في جهود التحقيق لهيئات إنفاذ القوانين. وتدرك المنظمات الجنائية جيداً المتطلبات القانونية المفروضة على إنفاذ القوانين التي تجعل من الضروري إيجاد صلة بين العملات التي يتم ضبطها وبين الفعل الجنائي الذي نجمت عنه تلك العائدات. ونتيجة لذلك كثيراً ما يتعين إعادة العملات المكتشفة خلال محاولات التهريب الفاشلة إلى المخالفين لعدم كفاية الأدلة التي تربط ما بين هذه العملات و/أو المخالف وبين أنشطة جنائية. والفعل المتمثل في إخفاء/تهريب العملات و/أو الصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها من أجل تجنب شروط الإبلاغ عند المعابر هو مؤشر إنذاري معترف به على نطاق واسع بوجود نشاط غير مشروع ويستحق أن تفرض عليه عقوبات جنائية منفصلة.

باء - تدابير التحقيق في غسل الأموال/تمويل الإرهاب وملاحقته قضائياً

61 - من أفضل الممارسات أن تضمن السلطات الجمركية تماشي معالجتها لغسل الأموال/تمويل الإرهاب المشتبه فيه مع سلطاتها وصلاحياتها، ومع الإطار العام لإنفاذ القوانين في دائرة الاختصاص. وتبعاً للسلطات والصلاحيات المخولة لسلطات الجمارك، قد يجري التعامل بالكامل أو جزئياً مع ملف/مسافر من جانب السلطات الجمركية، أو قد يحال على الفور إلى سلطة مختصة أخرى (على سبيل المثال، الشرطة أو وحدة متخصصة في مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب). وفي دوائر الاختصاص التي تملك فيها السلطات الجمركية صلاحية التحقيق في قضايا غسل الأموال/تمويل الإرهاب، ولكنها لا تملك السلطة القانونية (على سبيل المثال، للحفاظ على العملات/الصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها أو احتجاز المسافر لفترة طويلة بما فيه الكفاية)، من أفضل الممارسات ضمان التعامل مع هذه القضايا بواسطة سلطات أخرى تملك كلا من الصلاحية المطلوبة والسلطات الكافية للتحقيق. وقد يقتضي هذا آليات للتنفيذ أو بروتوكولات أو ترتيبات أخرى لتيسير إشراك هذه السلطات على وجه السرعة وتجنب المجازفة بمغادرة المسافر لدائرة الاختصاص في حال إطلاق سراحه.

62 - ومما يسهل فعالية النظام أيضاً توعية السلطات الجمركية بالاحتياجات الخاصة للسلطات المختصة الأخرى التي قد تؤدي دوراً في التحقيق والمقاضاة في قضايا غسل الأموال/تمويل الإرهاب (على سبيل المثال، وحدة الاستخبارات المالية وسلطات إنفاذ القوانين والادعاء العام). وبصفة خاصة، يمكن أن تفيد التحقيقات الجنائية الجارية إفادة كبيرة إذا عُرف أن المستهدفين أو أعوانهم قد سبق لهم تقديم إقرارات لدى عبور الحدود. وقد استخدمت سلطات إنفاذ القوانين التقارير القديمة عن بيانات الإقرار/الإفصاح الصادقة لإثبات العلم والقصد في التحقيقات الجارية بشأن غسل الأموال أو غيرها من التحقيقات الجنائية. وهذه التوعية و/أو التدريب، إذا أكملتها الاستثمارات والنماذج الحاسوبية لجمع الأدلة وأخذ الأقوال، من شأنها أن تيسر على سلطات الجمارك جمعها للمعلومات التي قد تفيد في دعم التحقيق أو الملاحقة القضائية، وأن تنبه موظفي الجمارك إلى احتياجات السلطات الأخرى وتذكرهم بها.

سابعاً - التدابير و أفضل الممارسات الإضافية

63 - فيما يلي نماذج للتدابير الإضافية التي قد تختار دوائر الاختصاص اتخاذها والتي تتجاوز متطلبات التوصية الخاصة التاسعة ومذكرتها التفسيرية.

64 - لدى دوائر الاختصاص إمكانية خفض العتبة المفروضة للإقرار/الإفصاح عن الحد الأدنى الذي تفرضه المذكرة التفسيرية للتوصية الخاصة التاسعة. وقد يكون من الحكمة أن تفعل ذلك في أي من الظروف التالية: '1'، حيثما يوجد أن عددا لا بأس به من المسافرين يحملون كميات مثيرة للشبهات من العملات/الصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها ولكنها دون العتبة المحددة في المذكرة التفسيرية للتوصية الخاصة التاسعة؛ '2'، لجعل المتطلبات/العتبة اللازمة لاستهداف حاملي النقدية متماشية مع متطلبات العتبة المحددة في نظم مراقبة النقد؛ '3'، لضمان أن العتبة ملائمة وذات صلة بالنسبة لدائرة الاختصاص في حالة انخفاض تكلفة المعيشة في دائرة الاختصاص بشكل واضح، على سبيل المثال.

65 - وفي بعض الحالات، قد تختار دوائر الاختصاص أن تستهدف المسافرين الذين يحملون كميات أقل عن العتبة المحددة من العملات/الصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها. وقد يكون هذا ملائماً، بناء على التجارب و/أو الاستخبارات و/أو الأنماط (كأن تعلم السلطات، على سبيل المثال، أن مسافرين معينين، ينطبق عليهم وصف مشترك أو خلفية مشتركة، من المحتمل أن يقوموا بنقل عائدات الجريمة). ومن المهم كفالة وجود سلطة تشريعية مناسبة وتحديد عملية واضحة للتعامل مع هذه الحالات. فعلى سبيل المثال، في بعض دوائر الاختصاص ذات نظم الدفع الإلكتروني المتقدمة، يمكن أن تكون مجرد حيازة مبالغ صغيرة نسبياً من العملات شيئاً غير عادي بل ومثيراً للشبهات. ويساعد إعداد الأنماط المبنية على المعلومات الاستخباراتية وتحديثها على إبقاء السلطات المعنية على دراية بالاتجاهات السائدة في بيئة غسل الأموال/تمويل الإرهاب. ومن المفيد أن تدمج هذه الأنماط في برامج تدريب موظفي الجمارك وسلطات إنفاذ القانون والادعاء العام و/أو القضاة. وعلى أي حال، من المهم أن يُكفل إدراك هؤلاء الموظفين

أن غسل الأموال/تمويل الإرهاب قد يحدث وأنه عمل مخالف للقانون، بغض النظر عن العتبة التي تنطبق على نظام الإقرار/الإفصاح.

66 - ومن التدابير الأخرى التي قد تتخذها دوائر الاختصاص عدم إصدار أوراقا مصرفية من فئات كبيرة. ويقيد هذا من اللجوء لوسيلة حاملي النقدية ويزيد من قدرة الجمارك على كشف المبالغ الكبيرة من الأموال النقدية التي يجري نقلها (أي تهريب الأموال النقدية بالجملة)، لأن القيم الكبيرة من الأوراق المصرفية ذات الفئات الصغيرة ستزيد كثيرا حجم الحمولة ووزنها.

67 - وفي دوائر الاختصاص التي تصدر بالفعل أوراقا مصرفية من فئات كبيرة، من أفضل الممارسات أن تتبّع السلطات النقدية انتشار تلك الأوراق المصرفية على المستوى الكلي، وذلك بطرق منها التعاون مع المصارف التجارية التي تشترك في نقل العملات عبر الحدود. وبصفة خاصة، في حالة كشف مسارات وتدفقات جديدة للأوراق المصرفية ذات الفئات الكبيرة، من المفيد تبادل هذه المعلومات مع سلطات مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب ذات الصلة.

68 - ومن التدابير الأخرى التي قد تتخذها السلطات النقدية لإحباط حاملي النقدية: استخدام الآلات في كشف وتسجيل فرادى الأوراق المصرفية تلقائيا على أساس رقمها المسلسل؛ وتطوير أساليب إضافية لكشف وتعقب الأوراق المصرفية ذات الفئات الكبيرة، كاستخدام علامات ترددات الراديو المحددة للهوية؛ والتشجيع على استخدام نظم الدفع الإلكترونية.

ثامنا - الإنذارات/المؤشرات

69 - لقد أعدت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية مجموعة من الإنذارات/المؤشرات التي يمكن استخدامها لكشف حاملي النقدية. وفي كثير من الحالات لن يكفي إنذار/مؤشر أو مؤشر واحد كسبب للاشتباه.

(أ) أن تكون للمسافر صلة بمنطقة أو دائرة اختصاص تنطوي على درجة من المخاطرة. وتشمل دوائر الاختصاص التي تنطوي على مخاطر كبيرة: دوائر الاختصاص التي تعاني من مشاكل خاصة في مجال الجريمة؛ دوائر الاختصاص التي تعاني من تعطل مؤسسات الدولة عن العمل؛ دوائر الاختصاص التي تفتقر إلى السلطات الجمركية (أي الموانئ الحرة)؛ دوائر

الاختصاص ذات الوجود الجمركي المخفض (أي مناطق التجارة الحرة)؛
دوائر الاختصاص التي تعاني من مستويات فساد مرتفعة؛ دوائر الاختصاص
التي لا تطبق أو تطبق بشكل غير كاف توصيات فرقة العمل المعنية
بالإجراءات المالية. وقد تشمل صلات المسافرين بالمنطقة أو دائرة الاختصاص
الخطرة ما يلي:

- '1' جنسية المسافرين (السابقة)؛
- '2' دائرة اختصاص المقصد؛
- '3' دائرة اختصاص منشأ السفر؛
- '4' دائرة اختصاص عبور (أخرى)؛
- '5' دائرة اختصاص سبق السفر إليها.

(ب) السلع:

- '1' أن تكون في حيازة المسافرين سلع غير قانونية (أي مخدرات، أنواع مهددة بالانقراض، سلع مزيفة)؛
- '2' أن تكون للمسافر صلة بالسلع عالية المخاطر؛
- '3' ألا يوجد تفسير لحيازة المسافرين سلعا يقع منشؤها في دائرة اختصاص عالية المخاطر؛
- '4' أن تكون في حيازة المسافرين كمية غير عادية من أصناف قيّمة صغيرة (أي معادن وأحجار ثمينة، قطع فنية، سلع إلكترونية)؛
- '5' أن يكون في حيازة المسافرين هاتف محمول (جديد) (سابق الدفع) به أرقام غير معروفة و/أو قليلة العدد محفوظة في دليل الهواتف؛
- '6' أن تكون في حيازة المسافرين بطاقات تحتوي على قيم مالية عالية ولا يمكن قبولها في بلد المقصد.

(ج) المسافرين:

- 1' أن يكون على علم بنظام و/أو إجراءات الإقرار/الإفصاح و/أو يبدي اهتماما بذلك؛
- 2' أن يسعى فعليا لتوثيق استيراد/تصدير العملات/الصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها من السلطات المختصة؛
- 3' أن يكون له سجل جنائي سابق ذو صلة؛
- 4' أن تكون له سوابق في وثائق السفر المفقودة أو المسروقة؛
- 5' أن يكون الغرض من السفر غير معلوم أو غير متماش مع نمط المسافرين؛
- 6' أن يرفض استهلاك الطعام والمشروبات المقدمة على المركبة، مما يشير إلى احتمال إخفاء عملات في جسمه؛
- 7' أن يكون متوتر الحركة أو يكون شكل جسمه غير عادي بسبب إخفاء كميات كبيرة من النقدية على جسده؛
- 8' أن يغادر المسافر دوائر الاختصاص ومعه عملات أكثر من التي أدخلها إلى دائرة الاختصاص المعنية؛
- 9' أن يكون شخصا معروفا سياسيا أو شخصا مثيرا للاهتمام من وجوه أخرى؛
- 10' أن يترك بعض المتاع عند الحدود/الميناء (الجوي)؛
- 11' أن يسافر بلا متاع أو بقليل من المتاع؛
- 12' أن يلغي محاولة لعبور الحدود؛
- 13' أن يببالغ في رد فعله لوجود حيوانات الكشف و/أو يرفض أن يكون على مقربة من حيوانات الكشف و/أو معدات الكشف الأخرى (على سبيل المثال، آلات الأشعة السينية)؛
- 14' أن تكون له سوابق لأسفار مثيرة للشبهات؛

'15' أن يسافر بتذاكر مشتراة في اللحظة الأخيرة/مدفوعة الثمن نقدا/مشتراة بواسطة طرف ثالث.

(د) الوثائق:

'1' أن تبدو بعض الصفحات في وثائق السفر وكأنها تعرضت للإتلاف لإخفاء رحلات سابقة؛

'2' أن (يشتبه في) استخدام وثائق سفر مختلفة لإخفاء رحلات سابقة؛

'3' ألا تنطبق الجنسية المذكورة في وثيقة السفر على المسافر.

(هـ) خط الحدود الأخضر (أي المعابر الحدودية غير الرسمية):

'1' أن يحاول المسافر عبور خط الحدود الأخضر؛

'2' أن يوجد ما يشير إلى عبور خط الحدود دون توثيق في وقت سابق.

(و) العملة:

'1' أن تكون عملة عالية المخاطر؛

'2' أن تتجاوز كمية العملة التي في حوزة المسافر عتبة مراقبة النقد/النقد في بلد إصدارها؛

'3' أن تكون بحيازة المسافر نقدية بعدة عملات؛

'4' أن يجري سحب العملة على مقربة من خط الحدود؛

'5' أن تكون بحيازة المسافر كميات كبيرة من العملة من دائرة اختصاص لا صلة لها به؛

'6' ألا تطابق المبالغ المقدم عنها إقرار/إفصاح المبالغ المحمولة بالفعل؛

'7' ألا يمكن تفسير مصدر الأموال؛

'8' أن تكون الأوراق المصرفية من فئات صغيرة أو تالفة و/أو قذرة؛

'9' أن تخبأ الأوراق المصرفية (أكثر مما يلزم لاتقاء السرقة)؛

'10' أن تكون بحيازة المسافر عملة أو صكوك قابلة للتداول والدفع لحاملها مزيفة؛

'11' ألا يعترض المسافر عند مواجهته باحتمال أن تصدر السلطات العملة/الصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها.

(ز) الأنماط:

'1' أن يقوم العديد من فرادى المسافرين فيما يبدو بتحركات متشابهة أو أن ينموا عن أنماط سفر متشابهة؛

'2' أن تتجلى في أنماط السفر أنماط تهريب السلع غير القانونية (أي المخدرات) وأن تتخذ مسارات الاتجار في البشر؛

'3' أن تفتقر أنماط السفر إلى المنطق من الوجهة الجغرافية أو السياسية أو الاقتصادية.

70 - وهناك اتفاق بين دوائر الاختصاص في أنه ينبغي توزيع علامات الإنذار/المؤشرات المذكورة على السلطات المختصة، وذلك بطرق منها خلال القنوات التالية: الهيئات الإقليمية التابعة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والتي على شاكلتها؛ وشبكة منظمة الجمارك العالمية؛ والإنتربول؛ ومجموعة إيغمونت؛ والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1267 (1999) التابعتان للأمم المتحدة؛ وصندوق النقد الدولي؛ والبنك الدولي.

تاسعا - أمثلة لحالات

: في أيار/مايو 2009، وافقت السلطات الجمركية في البلد ألف على تقديم الدعم الكامل للمقاضاة التي تزمع السلطات الجمركية في البلد باء القيام بها. وتتعلق هذه القضية بالذات بالقبض على شخصين وقيام السلطات الجمركية في البلد ألف بضبط كمية كبيرة من النقدية. وقد انطلق الشخصان المعنيان في رحلتها دون توقف من أرض جزيرة تابعة للبلد باء. ونتيجة للتعاون الثنائي،

ونتيجة للتعاون الثنائي، نجحت السلطات الجمركية في إقليم الجزيرة التابعة للبلد بآء في توجيه الاتهام لهذين الشخصين اللذين سبق إلقاء القبض عليهما من جانب سلطات البلد ألف. واتهم هذان الشخصان بارتكاب مخالفات تتعلق بتهرب كميات كبيرة من النقدية. واضطلع بثلاثة تحقيقات أخرى منفصلة، تتعلق بتهرب كميات كبيرة من النقدية من الإقليم الجزري التابع للبلد بآء إلى البلد ألف. وتقترن هذه التحقيقات بثلاث عمليات ضبط إضافية قامت بها سلطات البلد ألف، يقارب مجموعها 1,9 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

: لاحظت السلطات الجمركية للبلد ألف زيادة في كمية النقدية التي يجري نقلها بكميات كبيرة من قبل منظمات مختلفة على متن السفن "المسرعة". وتوصل ضباط سلطة الجمارك المعينين في أحد الأقاليم الجزرية التابعة للبلد ألف، من خلال التحقيقات الجارية، إلى معلومات عن تهريب كمية كبيرة من النقدية إلى خارج الإقليم الجزري للبلد ألف. وفي إحدى المرات، اعترض ضباط الجمارك، بالتنسيق مع سلطات حماية الحدود والسلطات الجوية والبحرية، سفينتين مسافرتين بدون أنوار ملاحية. وأسفر التفتيش اللاحق للسفينة عن اكتشاف ما يقرب من 1,7 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة مخبأة داخل حقائب سفر، واعتقال شخصين. وخلال حادث منفصل ولا صلة له بهذا الحادث، قام ضباط السلطة الجمركية بالتنسيق مع سلطات حماية الحدود والشرطة التابعة للإقليم الجزري في البلد ألف باعترض سفينة مسرعة إلى الجنوب الغربي من الإقليم. وأسفر تفتيش السفينة عن اكتشاف مبلغ 2,1 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة مخبأ داخل السفينة. وأفاد التحقيق بأن العملة كان سيجري استخدامها لشراء 500 كيلوغرام تقريبا من الكوكايين في إقليم قريب يتمتع بالإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية تابع للبلدين بآء وجيم، ليتم تهريبها فيما بعد إلى الإقليم الجزري التابع للبلد ألف.

: بعد قيام الكيان المحلي المسؤول عن إنفاذ القوانين في البلد ألف بضبط مبلغ 150 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة اتصل بسلطات البلد الجمركية وزودها بالمعلومات الاستخباراتية التي تم جمعها خلال إجراءات إنفاذ القانون. وأحيلت هذه المعلومات إلى مكتب جمركي متخصص، بدأ التحقيق في تورط أفراد متنوعين في أنشطة لتهريب كميات كبيرة من النقدية.

متنوعين في أنشطة لتهريب كميات كبيرة من النقدية. وأدى هذا التحقيق في البداية إلى عدة اعتقالات ومضبوطات مجموعها 1 000 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة و 200 كيلو غرام من الماريجوانا تقريبا. ونتيجة لذلك، قام مكتب الجمارك بالتنسيق مع السلطات في البلد باء وشرع في تحقيق منفصل يستهدف المتواطئين وثلاثة تكتلات لتجار المخدرات تتخذ من البلد باء مركزا لنشاطها. واستنادا إلى الأدلة التي أعدتها السلطات الجمركية في البلد ألف وإلى التعاون الدولي، استخدمت السلطات في البلد باء أساليب تحقيق خاصة لدعم تحقيق بشأن غسل الأموال في البلد باء. وأدى هذا التحقيق المتعدد دوائر الاختصاص إلى اعتقال ما يقرب من 12 شخصا آخرين في البلد باء. وتم تسليم معظم العناصر المقبوض عليها في البلد باء فيما بعد إلى البلد ألف.

: أنشأ البلد ألف فريقا عاملا محليا (فرقة عمل)، يضم أعضاء من كيانات إنفاذ القوانين، والجمارك، ودوائر الاستخبارات، ووحدة الاستخبارات المالية. وركز هذا الفريق على استخدام بيانات الإقرار/الإفصاح كوسيلة لغسل الأموال. ولهذا الغرض، جمع الفريق بعض الإحصاءات لتحديد موانئ الدخول التي تستخدم أكثر من غيرها للإقرار/الإفصاح عن العملات/الصكوك القابلة للتداول والدفع لحاملها. وفي خطوة تالية، حدد الفريق الأشخاص الطبيعيين والقانونيين المتصلين بالإقرار/الإفصاح. وأثريت هذه البيانات ببيانات مستمدة من وحدة الاستخبارات المالية. وعلى أساس العمل التحليلي الإحصائي الذي قامت به فرقة العمل، تمكنت السلطات الأعضاء في الفرقة من تحديد حاملي النقدية ووقفهم.

: يقوم المسافر بالإقرار/الإفصاح عن مبلغ 2 000 يورو للجمارك في البلد ألف فتقوم الجمارك على الفور بإرسال الملف إلى وحدة الاستخبارات المالية، التي تقارن الإقرار/الإفصاح بالتقارير عن المعاملات المشبوهة الموجودة في قاعدة بياناتها. وتتمكن الوحدة من ربط المسافر، من خلال شخص آخر، بعدة معاملات مشبوهة متصلة بالنقدية. وأشارت مراجعة أخرى لقواعد إنفاذ القوانين إلى وجود صلة مع عدة قضايا للاستغلال الجنسي.

: تدرك السلطات الجمركية في البلد ألف أن بعض الأشخاص محل الاهتمام متورطون في إحدى الجرائم المدرة للربح. وقد حاولوا نقل الأموال إلى خارج البلد ألف، ولكنهم منعوا بسبب مركزهم كأشخاص محل اهتمام. وفي أثناء تفتيشهم، عثرت السلطات على مبلغ 100 000 دولار استرالي (000 900 دولار من دولارات الولايات المتحدة) على شكل نقدية لم يقدموا إقرارا بها. ومن ثم صودرت الأموال ووجه الاتهام إلى الأشخاص محل الاهتمام بعدم تقديم إقرار بالنقدية، وأدينوا في وقت لاحق لهذا السبب. وصودرت العملة واستخدم جانب كبير منها لتعويض الأشخاص الذين تعرضوا للغش من جانب الأشخاص محل الاهتمام.

: لا يقر/يفصح المشتبه فيه رقم 1، لدى دخوله البلد ألف، بوجود مبلغ 000 300 دولار استرالي (27 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة) معه. وأثناء احتجازه لعدم الإقرار/الإفصاح، تكشف مراجعة للبيانات الموجودة لدى أجهزة إنفاذ القوانين أن المشتبه فيه رقم 1 وشخصا ذا صلة به يتلقيان تحويلات مالية كبيرة من البلد باء، يليها على الفور إجراء تحويلات مالية مطابقة إلى البلد جيم. ويبدو أن كلا المشتبه فيهما أيضا يمتلكان عددا من العقارات القيمة برغم أن احدهما طالب متعطل عن العمل. ويكشف تحقيق آخر عن استخدام معاملات متعددة للحصول على امتيازات ضريبية مزيفة في البلد جيم. ولم تكن السلطات في البلد جيم بعد تدرك هذه الوقائع الجنائية، ولكن يمكن إبلاغها بناء على هذا الامتناع عن الإقرار/الإفصاح.

: اكتشف مسؤولو أمن المطار عند إحدى نقاط الأمن بالأشعة السينية كمية كبيرة من النقدية مخبأة في حقيبة أوراق ذات قاع سري. وقام مسؤولو الأمن عندئذ بإخطار سلطات الجمارك التي استجابت بإجراء تفتيش للمسافرين الصاعدين إلى متن الطائرة في نفس الرحلة الدولية. وصدر إعلان قبل صعود المسافرين إلى الطائرة يخطرهم باشتراط الإقرار بالنقدية (في بلد المغادرة). وعندئذ قدم أحد المشتبه فيهم إقرارا بوجود نقدية قيمتها أدنى من متطلبات الإبلاغ. وفي أثناء صعود الطائرة، أوقف المشتبه فيه في ممر الطائرة وأبلغ بشرط الإبلاغ وأتيحت له الفرصة لتعديل إقراره السابق. وبعد أن اختار عدم الاستفادة بهذا الخيار، كشف الفحص عن وجود مبلغ نقدية

كشفت الفحص عن وجود مبلغ نقدي بحوزة المشتبه فيه يفوق بكثير ما أقر به. وصودرت هذه العملة على الفور.

: نتيجة لإحدى عمليات الرقابة في أحد الموانئ الحدودية البرية، ضبط البلد بآء عائدات جرائم مشتبه فيها تبلغ قيمتها الإجمالية 165 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة. وكان الشخص موضع المراقبة عائداً من البلد ألف. ولدى تفتيش شاحنته الصغيرة، لاحظ الضباط أن غطاء كيس الهواء في جانب الراكب غير مثبت. ورفع الضباط الغطاء البلاستيكي ليكشف عن وجود خزانة سرية، وُجد أنها تخفي رزماً من النقدية. علاوة على ذلك، كانت الراكبة في العربة تحمل معها كمية كبيرة من العملة.

: بدأت سلطات إنفاذ القوانين في البلد جيم في إجراء تحقيق استناداً إلى ضبط كميتين كبيرتين من النقدية بقيمة 200 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة في شحنتين صادرتين للتوصيل السريع موجهتين إلى مؤسسة تجارية معينة في البلد سين. وكان مقصد العملة أحد البلدان موضع الاهتمام. وفي نهاية المطاف تم التعرف على المؤسسة وصاحبها الموجود في البلد سين بوصفهما من أعضاء منظمة إرهابية معروفة على وجه التحديد في الشرق الأوسط.